مراجعات

أثر السياسة في اللغة: العربية نموذجًا[١]

لمقبل بن علي الدعدي[٢]
مصطفى العادل[٣]

(١) من منشورات نماء ٢٠١٨.

(٢) باحث لسانى سعودى، حصل على بكالوريس وماجستير ودكتوراه فى اللغة العربية بجامعة أم القرى.

(٣) باحث في لسانيات العربية والنقد اللساني جامعة محمد الأول - وجدة - المغرب. Mustaphaeladel123@gmail.com

تعتبر اللغة من الأنظمة المركزية المستعملة عند الإنسان، فباللغة يبدأ النشاط الإنساني، ويبدأ فعل التفكير والإنتاج، وباللغة يحيا الإنسان ويستمر في المكان والزمن، وبها يقرأ الماضي ويفهم الحاضر ويخطط ويبني للمستقبل.

ولما كان الشأن السياسي في كل حضارة عملاً منظمًا يستحضر خلفيات الماضي وتاريخه لفهم الحاضر وبناء المستقبل ورسم معالمه، وما يتطلبه ذلك من علاقات وجسور مع باقي الأمم، كان لا بد من العودة إلى اللغة التي تختزل تجارب مختلف الأجيال وتتداخل فيها جهود الماضي والحاضر؛ حيث تصبح صورة متكاملة متداخلة.

ففي اللغة تتجلى معالم حضارات الأمم وأمجادها، وفي بطون التآليف تكمن الأنساق الحضارية والدينية والمعرفية والفكرية للحضارات والشعوب، وما ماتت شعوب وفنيت

ثقافات، إلا بعد موت لغاتها ومفاهيمها، وما عادت أمم وملل إلى الحياة بعد احتضار وانحطاط، إلا بإحياء لغاتها ومفاهيمها القديمة، وإعادة النظر في ماضيها وأمجادها، ورسم معالم المستقبل والعمل على بنائه، وذلك كله بفعل اللغة.

هنا تكمن علاقة اللغة بالسياسة، فلا وجود لفعل سياسي خارج إطار اللغة، ولا وجود للغة خارج إطار السياسة، فإذا اتفقت السياسة مع اللغة ودعمتها ارتقت اللغة ونجحت السياسة، وإذا تعارضت المواقف السياسية مع اللغة اتخذت اللغة طريقها إلى الاندثار، وبدأت السياسة تفقد هيبتها وقوتها التي تنتهي بانتهاء اللغة التي تمدها بالقوة والحركة، وربما تصير سياسة القوم جزءًا من سياسة الأقوام الأخرى التي فرضت لغاتها، حيث يتم إحلال الشعوب لغويًّا كلما تم احتلالها سياسيًّا، والعكس صحيح.

وبين اللغة والسياسة علاقة تأثير وتأثر، فلا وجود لتفكير في اللغة في معزل عن الخلفية السياسية، ولا وجود لنظرية لسانية خارج خلفية سياسية وعقدية، كما أنه لا وجود لفعل سياسي لم يتخذ لغة معينة سلاحًا ومعينًا لا ينضب، منه يستمد تصوراته ويبني أنساقه وعوالمه.

يأتي هذا البحث ليعرض أهم الأفكار التي أوردها الباحث القدير الدكتور مقبل بن علي الدعدي في كتابه (أثر السياسة في اللغة: العربية أنموذجًا)، مع بعض الإضافات التي تدعم أفكار الكتاب وقضاياه.

وقد اخترنا أن نسلك منهج الكاتب في النقد، فمنه نتعلم تجاوز التلقي والاستهلاك المفرط للأفكار إلى إبداء الرأي كلما رأينا ذلك ممكنًا، فقد أشرنا إلى مضامين الكتاب، وعقبنا على بعض القضايا التي رأيناها من الإشكالات المنهجية والتصورية التي يمكن تسجيلها والإشارة إليها في الكتاب، دون أن ينقص ذلك شيئًا من قيمة الكاتب واجتهاد المؤلف، فقد استطاع الباحث أن يبرهن بمنهج علمي دقيق ومنظم على العلاقة التأثيرية التأثرية بين السياسة واللغة، كما استطاع النبش في بعض القضايا والإشكالات التي تجاهلها الخطاب اللساني العربي تجاهلاً كليًّا عن قصد أو بغير قصد، من ذلك الخلفيات والمنطلقات العقدية والسياسية للنظريات اللسانية.

وقد اخترنا تقسيم هذا البحث بعد هذه المقدمة الموجزة إلى مدخل وثلاثة أبواب، في كل باب فصول ومباحث وقضايا كما وردت في الكتاب الذي نعرض له، سائلين من الله جل وعلا أن يبارك في عمل الباحث الدكتور مقبل، وأن يوفقه للمزيد من العمل فمكتباتنا العربية اللسانية في أمس الحاجة إلى دراسات نقدية تتجاوز الاستهلاك النهم للنظريات اللسانية إلى العمل النقدي المؤدي إلى الإبداع والابتكار، سعيًا في نهضة لسانية عربية رائدة.

المدخل المفهومي: قراءة في عتبات الكتاب

يشمل هذا المبحث محورين تناولنا فيهما جملة من القضايا العامة المتعلقة بالكتاب، وهو ما يطلق عليه عادة العتبات، ومنها طبيعة الكتاب وموضوعه وكاتبه، ودار النشر، والعنوان والغلاف والصورة، ويضاف إلى هذه القضايا في معظم الأحيان موضوع المقدمة وفهرست المحتويات وفهرست المراجع وخاتمة الكتاب، وقد اخترنا الإشارة إليها جميعها تحت مبحث عتبات الكتاب.

المحور الأول: معلومات عامة حول الكتاب

يأتي كتاب (أثر السياسة في اللغة: العربية نموذجًا) للباحث اللساني مقبل بن علي الدعدي ليتتبع أثر السياسة في اللغة، سواء من حيث بنية اللغة، أو من حيث قوتها وضعفها، أو من حيث ظهور بعض النماذج اللغوية وازدهارها، وموت نماذج أخرى واندثارها، فهو بحق دراسة لسانية، تندرج ضمن الدراسات الحديثة التي تعالج القضايا الابستيمولوجية في اللسانيات، وما يسهم في نشأة النظريات اللسانية من خلفيات فلسفية ومنطلقات فكرية وسياسية، وقضايا السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي، وعلاقة اللغة بالأبعاد الحضارية والفكرية والسياسية والاجتماعية... إلخ.

وكتاب (أثر السياسة في اللغة: العربية نموذجًا)، أطروحة دكتوراه، صدر بمركز نماء للبحوث والدراسات، في العدد السابع ضمن مجال الدراسات الفكرية التي يصدرها المركز، في طبعته الأولى ٢٠١٦م، فيما يقرب من ٣٧٠ صفحة من الحجم الكبير (١٧/٢٤).

يضم الكتاب بعد فهرست المحتويات الذي افتتح به الكاتب كتابه، مقدمة ومدخلاً، وثلاثة أبواب، تضم فصولاً فمباحث فعناوين فرعية، ثم خاتمة موجزة في صفحة وبضعة أسطر، ثم لائحة المصادر والمراجع العربية والمترجمة والمجلات والأبحاث والموسوعات، إضافة إلى موقع الحرف العربي المنمط. وختم الكتاب بصفحتين تضم إصدارات مركز نماء للبحوث والدراسات التي تتوزع إلى دراسات شرعية ودراسات فكرية ودراسات الاختلاف والحوار والتعايش، ومجال التكوين ومجال التجارب، ودراسات الترجمات والتساؤلات والمراجعات المتعلقة بالفكر العربي المعاصر، ودراسات في الحالة الإسلامية، ودراسات صناعة البحث العلمي، وقراءات في الخطاب الشرعي، ثم حوارات نماء. وصفحة في التعريف بمركز نماء ناشر الدراسة[٤]. كما أشار الكتاب إلى موجز حول سلسلة دراسات فكرية: التي نشر الكتاب ضمنها، وكذا المنهج المتبع في ذلك.

---

(٤) باعتباره مركزًا بحثيًا، يعنى بتنمية العقل الشرعي والفكري، وتطوير خطابه وأدواته المعرفية بما يمكنه من حسن التعامل مع تراثه الإسلامي والانفتاح الواعي على المعارف والتجارب العالمية المعاصرة. ويسعى المركز إلى بناء خطاب إسلامي معتدل، متصل بحركة التنمية، وحسن الفهم لمحكمات الشريعة، قوي الانتماء لها، قادر على الاقتناع بها، ويمتلك في المساحات الاجتهادية المرونة والمهارة والآداب الكافية، خطاب حسن الفهم للأطروحات الفكرية المعاصرة، قادر على فهمها وفحصها ونقدها... إلخ.

المحور الثاني:
قراءة نقدية في المقدمة ومنهج التقسيم والخاتمة

أولاً: مقدمة الكتاب

تعتبر المقدمة -أقصد مقدمة الكتاب- الوجه الحقيقي لأي تأليف، فهي الصورة الحقيقية للكتاب والكاتب معًا، وهي الخريطة التي تساعد القارئ في الإحاطة بمضامين الكتاب، وهي البوصلة التي يتم الاعتماد عليها خوفًا من التيه وتجنبًا للإطالة والإطناب، وسعيًا إلى قراءة منهجية تعود بالنفع على القارئ. والمقدمة هي وثيقة تعاقد بين الكاتب والقارئ، فهي التي يبيّن فيها الغاية من التأليف، والأهداف التي يسعى جاهدًا لتحقيقها، وكذا المنهج المتبع، أو المناهج التي استعان بها في مناقشة الإشكالية المحورية للبحث، وفي اختبار الفروض التي أسس عليها بحثه، وكذا التصميم المعتمد والترتيب الذي اختاره للقضايا التي يناقشها، وأي خروج عما أورده الكاتب في المقدمة هو في الحقيقة إخلال بالمنهج، وخروج عن العقد المبرم مسبقًا بينه وبين القارئ.

لقد اتبع الكاتب منهجًا دقيقًا في كتابة المقدمة، بالرغم مما قد يسجل عليه من ملاحظات، اخترنا الإشارة إليها بعد عرض مضامين المقدمة.

فقد أشار الكاتب إلى أهمية البحث في هذا النوع من القضايا، نظرًا لأهمية اللغة ومحوريتها في الوجود الإنساني، سواء من حيث المكان، أو من حيث الزمان، وسواء من حيث الماضي أو الحاضر أو المستقبل، ثم أعقبه بالإشارة إلى مشكلة البحث، ففروضه ثم أهدافه.

أما مشكلة البحث فالكاتب ينطلق من التغير الذي حصل في الكتابات الحديثة، حيث ظهرت مصطلحات جديدة وتغيرت مدلولات مصطلحات أخرى، مما يجعله يقارب هذه القضية من زاوية علاقة السياسة بهذا التغير، أي العلاقة بين اللغة والسياسة من جهة، وأثر السياسة في اللغة من جهة أخرى. وتتجاوز مشكلة الدراسة الوقوف على التغير الذي تعرفه اللغة من خلال أثر السياسة فيها، إلى البحث في دور السياسة في ظهور اتجاهات لسانية ومناهج لغوية.

يجدر بنا أن نشير كذلك إلى أن الكاتب قد اتخذ اللغة العربية، أو اللسان العربي أنموذجًا في دراسته، فاشتغل عليه لاختبار فروض البحث. وأشار بذلك، وإن لم يضع له عنوانًا إلى محددات الدراسة من حيث الزمن، فلم يتقيد زمن الدراسة بتاريخ معين؛ وذلك لأن الكاتب لم يكن همه حصر كل أثر سياسي في اللغة، أو تعقب تاريخي للتغير المدروس.

يؤسس الكاتب انطلاقته على فروض علمية لعل أبرزها؛ أثر السياسة في اللغة، سواء من حيث المتن أو المنزلة، إضافة إلى أن اللغة العربية تتعرض لهذا التغير بالرغم من الاختلاف والتفاوت الحاصل بين اللغات، كما ينطلق الباحث من فرضية أخرى تكمن

في محورية السياسي في الحفاظ على اللغة والرفع من شأنها، واهتمام الأمم والشعوب باللغة من خلال مشاريع لغوية في السياسة والتخطيط، إضافة إلى تأسيس فروع لسانية جديدة همها اللغة، منها المباحث المتعلقة بالتكنولوجيا والتعليم والترجمة وغيرها.

وإلى جانب كل ذلك، فإن الباحث ينطلق من فرضيات مفادها أن القواعد والأصوات في اللغة العربية أقل تأثرًا وتغيرًا، في الوقت الذي تكون فيه المفردات ودلالاتها أكثر عرضة لهذا التغير والتأثر.

أما أهداف البحث فقد أشار الكاتب إلى أربعة أهداف تسعى في مجملها إلى دراسة خاصية التغير التي تلازم اللغة، وأثر السياسة في هذا التغير، وبيان دور اللغة في ظهور بعض المناهج اللغوية، ودورها كذلك دعم بعض النظريات اللسانية ومحاربة البعض الآخر، وكذا الكشف عن بعض القضايا التي تعتبر من عمق العلاقة بين اللغة والسياسة، منها التعليم والتعريب والازدواجية والحوسبة وغيرها، هذا بالإضافة إلى محاولة معرفة بعض الأهداف التي يسعى السياسيون إلى تحقيقها من خلال اللغة.

وبالرغم من أن الكاتب قد أشار في المقدمة عند تحديده للبحث من زاوية الموضوع، فإنه لم يقتصر على اللغة العربية، قال: «وقد جعلت اللغة العربية نموذجًا للغات؛ لما تتمتع به من تاريخ ممتد (...) ولم أقتصر عليها، بل عرجت على غيرها من اللغات؛ وذلك لأن الاقتصار على اللغة العربية من شأنه أن يفقد نماذج واضحة في تأثير السياسة على اللغة، ولو اقتصرنا على اللغة العربية قد يصل البحث إلى نتائج غير دقيقة»(٥). والحق أن الاعتماد على لغات أخرى يستدعي بالضرورة اعتماد الكاتب على بعض المصادر والمراجع الأجنبية، فالكاتب لم يورد ولو مرجعًا أجنبيًّا في لائحة المصادر والمراجع؛ وهذا في نظري المتواضع أمر يخل بالدراسة، خاصة أنها في مجال معرفي كتبت معظم نظرياته وأبحاثه ونماذجه باللغات الأجنبية، فاللسانيات والسياسات اللغوية والتخطيط اللغوي، كلها مباحث لا يرقى البحث فيها في إطار الدرس اللساني إلى درجة العلمية، إلا إذا استند على بعض المصادر الأساس فيه، وهي باللغات الأوروبية والأمريكية. وهذا لا يعني أنه يستحيل كتابة بحث في الموضوع استنادًا إلى تراثنا العربي الفريد والبديع، وعلى ما كتب في لسانيات العربية الحديثة، لكن الاعتماد على لغات أخرى وجعلها جزءًا من الدراسة، يلزم الباحث على ضرورة اعتماد مصادر أجنبية باللغات موضوع الدراسة على الأقل.

ثانيًا: مسألة تقسيم الكتاب

لقد ضم الكتاب مدخلاً وثلاثة أبواب، ضم كل باب منها ثلاثة فصول، كما سيأتي في المباحث القادمة، والذي يهمنا في هذا المحور هو ما لوحظ على الكتاب من نقص منهجي في التوازن بين الأبواب والفصول التي ضمها

(٥) مقبل بن علي الدعدي، أثر السياسة في اللغة: العربية نموذجًا، مركز نماء للبحوث والدراسات، دراسات فكرية (٧)، بيروت، ط ١، ٢٠١٦، ص١٢.

البحث، فبالإضافة إلى المقدمة التي جاءت في ٦ صفحات، والمدخل في ٦٢ صفحة، توزعت صفحات الأبواب الثلاثة على الشكل التالي:

الباب الأول في ١٠١ صفحة

الباب الثاني في ٤١ صفحة

الباب الثالث في ١٣١ صفحة

فالباب الثاني يشمل ٤١ صفحة، وهو حجم الفصل الأول من الباب الثالث الذي جاء في ٤١ صفحة كذلك، وهو أصغر من المدخل الذي جاء يضم ٦٢ صفحة، وأصغر من الفصل الثالث من الباب الثالث حيث جاء هذا الفصل في ٤٧ صفحة.

يجدر بنا هنا أن نشير إلى إشكال التوزيع العادل للصفحات، قد لا يعد إشكالاً منهجيًّا في البحث، خاصة إذا كانت القضايا التي يناقشها الكاتب تفرض وجود ذلك الفارق الكبير بين أبواب البحث وفصوله ومباحثه، فإنه ينبغي على الباحث السعي إلى التوفيق في هذه المسألة ما أمكن.

ثالثًا: خاتمة الكتاب وخلاصته

لقد أشار الباحث في الخاتمة إلى أهم ما توصل إليه، بالرغم من الإيجاز الذي وسمت به الخاتمة، فقد أكد أن للسياسة تأثير على جميع مستويات اللغة، كما تؤثر في قوتها وضعفها. مشيرًا إلى أن الدراسة أثبتت هذه الحقائق بشواهد وأدلة، ومن جهة أخرى فقد أشار إلى أن الدراسة أكدت أثر السياسة في المناهج التي جاءت بها اللسانيات الحديثة، وأثر ذلك في محاربة بعضها والدفاع عن البعض الآخر.

وفي المقابل أكد الباحث على أن الدراسة أنكرت دعوى تأثر النحو العربي والمدارس النحوية بأغراض سياسية، في الوقت الذي أثرت فيه السياسة في الدراسات العربية الحديثة، وذلك من بوابة الاستشراق باعتبارها الوجه الثقافي للاحتلال. هذا وقد أكد البحث إمكانية التدخل في اللغة وفي تغير بعض مستوياتها، منكرًا خلاف هذا القول بالشواهد والنماذج.

لقد أجمل الكاتب أهم نتائج الدراسة في الخاتمة، وذلك كله في صفحة واحدة وثلاثة أسطر -كما سبقت الإشارة- وهذا في نظري المتواضع، يخل بالدراسة كذلك، فقد زرع الكاتب وعالج وسقى، واشتغل جاهدًا فأفاد وأجاد في كل ما جاء به دراسة وتحليلاً حتى استوى الثمر فتوقف ولم يحصد جميع ما زرعه، إذ إن الخاتمة إنما ينبغي أن تشمل أهم النتائج والخلاصات التي توصل إليها الباحث.

ولعلني لا أجازف إن قلت إن دراسة من هذا النوع، وهذا الجهد تحتاج بالضرورة إلى أن توضع لها خاتمة في عشرين صفحة، يستطيع القارئ من خلالها استيعاب ما بدله الكاتب من جهد ومثابرة وسهر ليصل إلى تلك النتائج. وهذا لا يعني أن يلخص الكتاب فيكتفي بها القارئ دون الكتاب، كأن تعفيه من تكلف عناء الاطلاع على البحث كاملاً، لكن أن تشير إلى مختلف النتائج المتوصل إليها باعتبارها حقائق نهائية توصل إليها الباحث عبر مناقشات وتفاصيل شائقة تقود القارئ إلى العودة للاطلاع على البحث كاملاً.

ويمكن أن نعتبر ما دُوِّن على ظهر الكتاب مما هو على سبيل الخلاصة، حيث يجد القارئ على ظهر الكتاب إجابة على السؤال المشهور

المعهود: لماذا هذا الكتاب؟

وفي الجواب إشارة إلى أهمية اللغة باعتبارها الأداة التي تنبض بالحياة، وتمكن الإنسان من صناعة حياته الفردية والمجتمعية، وما تثيره اللغة من قضايا في علاقتها بالسياسة باعتبار هذه الأخيرة الوعاء الذي تجتمع وتتلاقح فيه الخبرات البشرية، وأن الكتاب يحاول الوقوف على ما أحدثته السياسة في اللغة على مستوى البنى والتراكيب والنحت وطرق التوليد المصطلحي والاستحداث وغيرها. كما أن المؤلف سعى إلى تتبع التاريخ المتعلق بالعلاقة بين اللغة والسياسة، والوقوف على أهم مفاهيم السياسة اللغوية وأدواتها ومناهجها، خاصة في اللغة العربية، ويأمل المركز بنشر هذه الدراسة، أن يسهم في التراكم المعرفي المتعلق بهذا المجال.

مدخل عام:
الكتاب: قضايا وأفكار ومفاهيم

عنوّن الكاتب هذا المدخل بـ(اللغة والسياسة) وأشار فيها إلى ثلاث قضايا في غاية الأهمية، تؤكد في مجملها علاقة السياسة باللغة، وأثرها عليها. وهذه القضايا الثلاث هي:

المحور الأول: أثر السياسة في مستويات اللغة

يؤكد الباحث في هذا المحور أثر السياسة في تغيير مستويات اللغة والتأثير فيها، وذلك من قبيل إحداث المصطلحات وصناعتها. وكذا إكسابها دلالات ومعاني جديدة. وقد حاول الباحث مناقشة بعض الآراء في أثر السياسة في اللغة، فبيّن على غرار الرأي الأول أن من الباحثين اللسانيين مَن ينكر أثر السياسة في اللغة، مستشهدًا بعلي عبد الواحد وافي؛ الذي يرى أن تطور اللغة يكون وفق قوانين جبرية تخضع لنواميس الارتقاء، شأنها شأن باقي الظواهر الاجتماعية التي ليس للفرد إلا الخضوع لها[٦]. لقد اتبع علي عبد الواحد وافي لغويين من أمثال جرجي زيدان في كتابه (اللغة العربية كائن حي). ويرى الكاتب أنهم جميعًا متأثرون بالنظرية الداروينية اللغوية واللسانيات الوصفية البنيوية فيما يخص أثر الفرد والسياسة في اللغة، واستشهد على ذلك باللساني (تراسك) الذي انتقد الفكرة من خلال قضية العنصرية المقيتة التي تدعي تفوق الرجل الأبيض، وتزعم نضج لغته وكمالها. في حين أورد في نقد اللسانيات البنيوية لويس كالفي.

وإلى جانب أثر السياسة في اللغة من حيث التراكيب والألفاظ والأبجدية، فإن الباحث يؤكد أثرها كذلك على الصوت، من ذلك تقليد السياسي حبًّا في محاكاته، مستشهدًا على ذلك بما ذهب إليه تمام حسان في ظهور ظاء عامية نتيجة تقليد العرب للأتراك في نطق الظاء والضاد. كما استشهد بما ذهب إليه اللساني (فندريس) في أثر تقليد أهل السلطة على اللغة في مستواها الصوتي.

(٦) المرجع نفسه، ينظر ص ٢٢

إن أثر السياسة في اللغة يتجاوز حسب الباحث التأثير في مستويات اللغة المختلفة إلى صنع لغة بكاملها، من ذلك ما تعرضت له الثقافة الأمازيغية، حيث صنعت اللغة الموحدة وسميت المعيار، وصنعت القواعد، وبدأ وضع المعاجم واختزال الثقافة الأمازيغية في أشكال وهياكل، وتمت صناعة الحرف في أكاديميات ومعاهد(٧)، كل ذلك لأغراض سياسية أهمها عزل المكون الأمازيغي عن المكونات الأخرى لهوية الإنسان في شمال إفريقيا.

هكذا تتجاوز قضية تأثير السياسة والاختيارات السياسية، التأثير في مستويات اللغة المختلفة إلى إحداث لغة كاملة، مختلفة في مستوياتها وخطها وفي قواعدها وأبجديتها.

المحور الثاني: مشاريع في اللغة والسياسة

أورد الباحث في هذا المحور بعض المشاريع التي حاولت تأكيد أثر السياسة في اللغة، وتلاعب السياسيين بها، ومن هؤلاء:

أولاً: جورج أوريل، وهو كاتب وصحفي وعسكري، كتب سنة ١٩٤٧م مقالاً بعنوان: «السياسة واللغة الإنجليزية»، دعا فيه إلى تخليص اللغة الإنجليزية مما طرأ عليها من تشوهات وعادات سيئة، وقد دعم جورج تصوره هذا بأعمال أدبية وروائية، تصور في مجملها واقع الحكم الاستبدادي، وما يقوم به من تنميق الكلام وتبديل التاريخ والعبث بالمصطلحات والإحصاءات وغيرها، وأكد أثر النظام الاستبدادي والعبودي على اللغة.

ثانيًا: فرانز فانون، وهو فيلسوف وطبيب عسكري، قاوم الاحتلال في الجزائر، وقد انتقد فانون الجهاز الاحتلالي، وأدبياته الثقافية واللغوية، والأفكار التي ينطلق منها، وعنصرية العرق الأبيض من خلال اللغة التي يستخدمها الاحتلال، والمصطلحات والمفاهيم والمعايير اللغوية في تقسيم العالم وإعطاء حق السيطرة والاحتلال للمحتل.

ثالثًا: إدوارد سعيد، وهو مفكر وناقد أمريكي الجنسية، مصري النشأة، فلسطيني الأصل، أسهم في تحليل لغة الاحتلال من خلال كتاباته الغزيرة. وذهب إلى أن لكل لغة سياستها الخاصة، كما أن لكل سياسة لغتها الخاصة كذلك، كما يقوم مشروعه الفكري على علاقة السلطة بالمعرفة، ناقدًا للروايات الغربية التي أسست للثقافة الإمبريالية، وأسست للسيطرة الغربية على العالم، واستعباده، ونهب ثرواته، محللاً المعجم اللغوي الذي وظفته، والمناهج اللسانية واللغوية التي ظهرت ونشأت لأجل الغرض نفسه.

رابعًا: عبد الوهاب المسيري: وهو مفكر عربي له العديد من الأبحاث والدراسات في القضية الفلسطينية، واليهودية والكيان الصهيوني الاحتلالي، وباحث في المفاهيم

(٧) ينظر المشروع اللساني للأوراغي محمد، خاصة في كتابه (لسان حضارة القرآن) والتعدد اللغوي وأثره في النسيج الاجتماعي.

اللغوية والفلسفية لنشأة الصهيونية وخطابها، وأثر استخدام الاحتلال الغربي للغة خاصة في سيطرته على البلاد. وقد اهتم في مسيرته الفكرية باللغة وأثرها في تشكيل الحضارة، وكذا أثر السياسة والتوجهات السياسية في توجيه اللغة والمفاهيم وتشكيل المصطلحات، وإشكالية المصطلح في تأكيد الاحتلال وإعطائه الشرعية.

خامسًا: نعوم تشومسكي، وهو لساني أمريكي ومعارض سياسي، صاحب المدرسة التوليدية التحويلية في اللسانيات الحديثة، له مئات الكتب، اهتم في نقده للغة الاحتلال الجديدة والمصطلحات التي يستعملها الخطاب السياسي لتأكيد احتلاله، والتلاعبات اللغوية لفرض السيطرة والهيمنة.

المحور الثالث:
مفاهيم في السياسة واللغة

بعد عرض أهم المشاريع التي تناولت قضية السياسة وأثرها في اللغة، وهي مشاريع متعددة تلخص اهتمام الباحثين في مختلف الثقافات بالقضية، يعرض الكتاب في المحور الثالث: وهو الأخير في المدخل المفهومي العام للكتاب، لأهم المفاهيم التي تشكل علاقة السياسة باللغة، وتبين عملية التأثير والتأثر بينهما، ومن هذه المفاهيم ما يلي:

- **السياسية اللغوية:** هو مصطلح جديد دخل إلى حقل الدراسات اللغوية الحديثة. ومن جهة أخرى فهو في الحقيقة اسم جديد لمفهوم ومعنى قديم، باعتبار أن تدخل الإنسان في اللغة قديم جدًّا، ويقصد به في وقتنا المعاصر، التوجهات الكبرى التي تتخذها الدولة بشأن اللغة.
- **التخطيط اللغوي:** يقر الكاتب في البداية بالخلط الكبير بين الباحثين بشأن المصطلحين، أي بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، ويؤكد في المقابل أن التخطيط اللغوي هو الجانب التنفيذي للسياسة اللغوية، ومِن ثمة تكون العلاقة بينهما هي علاقة بين القرار السياسي والإجراءات التنفيذية، وقد أورد الباحث عددًا كبيرًا من مجالات تدخل الدولة والسياسة في اللغة.
- **الازدواجية اللغوية:** يدل هذا المصطلح على الوضع اللغوي في الدولة، وتقسم الازدواجية حسب الباحثين إلى أنواع كثيرة حسب عدد اللغات المتداخلة، وكذا المجالات التي تتداخل معها اللغة، وحجم الفئة التي تتعامل مع لغات مختلفة في البلد. والأهم في هذا المفهوم حسب الباحث هو ما للدولة من أثر في اعتماد اللغة، أو في فرضها أو محاربتها وغير ذلك، ويقابل مصطلح الازدواجية اللغوية مصطلح الأحادية اللغوية، الذي يدل على تفرد لغة ما في بلد ما بالاستعمال في كل المجالات.
- **التهيئة اللغوية:** ظهر هذا المصطلح في المجال الفرانكفوني، ويعني تدخل الدولة لحماية اللغة والدفاع عنها أمام لغة أخرى منافسة.

- **التصدير اللغوي:** يقصد به ما تبذله الدولة من جهود مادية ومعنوية في الترويج للسانها خارج وفي غير محيطها.
- **الاستعمال اللغوي:** ويفضل استخدام مصطلح الاحتلال أو الغزو اللغوي، وذلك لما لفعل عمر واستعمر من معانٍ إيجابية، والاحتلال اللغوي، يعني بكل بساطة فرض لغة الاحتلال مقابل تنحية لغة البلد القومية، حيث تتحرر البلاد وتبقى محتلة من حيث اللغة والفكر، ويقابل هذا المصطلح مصطلح الاستقلال اللغوي، ويكون قبله مصطلح المقاومة اللغوية.
- **حرب اللغات:** ويكون إما من خلال نظامها الداخلي وبنيتها وتطورها، أو من خلال علاقتها بغيرها وهي حسب -جان كافي-حرب في الميدان أو حرب في المختبر(٨)، ويحيل المصطلح كذلك إلى جانب من الحروب العامة، إذ هي في الأساس حروب فكرية، واللغة جانب مهم من الجانب الفكري.
- **هجر اللغة:** يلتقي هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى منها موت اللغة، واندثار اللغة، والإبادة اللغوية، وغياب اللغة، وانقراض اللغة، والانتحار اللغوي، وهذه المصطلحات تختلف فيما بينها حسب درجة تدخل السياسة في اللغة، ونوع هذا التدخل، سواء أرادت محاربتها أو هجرها أو استبدالها، أو أرادت قتلها واغتيالها، وهي عمليات يتم تنفيذها في نهاية المطاف وفق القرارات السياسية والتوجهات العامة للدولة. كما تختلف فيما بينها كذلك باختلاف الطرف المسهم في تلك العملية، فقولنا الانتحار حسب المسدي يكون الطرف داخليًّا عكس الحرب والغزو اللغوي على سبيل المثال.
- **تصنيف اللغة:** تسمي السياسة اللغوية أسماء نتيجة تصنيفها للغات، ومنها الرسمية والوطنية واللغة الأم واللغة العالمية، وهذه الأسماء كلها إنما جاءت من خلال التدخل السياسي في اللغة.

نجمل أهم الخلاصات التي انتهى إليها الباحث في هذا المدخل الذي يشمل ما يقرب من سبعين صفحة في الخطاطة التالية:

الباب الأول:
أثر السياسة في المتن اللغوي

عنوّن الباحث الباب الأول من كتابه بـ(أثر السياسة في المتن اللغوي)، وقد خصصه لمناقشة هذا الأثر في متن اللسان العربي، باعتباره أنموذجًا، وقد تناوله في ثلاث قضايا وزعها على ثلاثة فصول، وهي:

الفصل الأول:
أثر السياسة في المفردات والتراكيب في عصر الخلافة

يبرر هذا الأثر ما تعرفه اللغة من تغيرات ناتجة عن تحولات اجتماعية وسياسية وثقافية.

(٨) مقبل بن علي الدعدي، أثر السياسة في اللغة: العربية نموذجًا، ص ٦٤

مما يرتبط بالأغراض الإنسانية. وقد كان مجيء الإسلام فتحًا مبينًا ليس على الدين وما يعتقده الناس فحسب، بل على الحياة الإنسانية بشكل عام، وعلى اللغة بمفاهيمها ومصطلحاتها بشكل خاص.

وقد استطاع الباحث أن يبرهن على أثر السياسة في اللغة، من خلال الكشف عن أثر عصر الخلافة في المفردات والتراكيب، فبيّن ذلك عبر ثلاثة مباحث، اهتم الأول باستحداث المفردات والتراكيب من ألقاب الخلفاء والحكام في الدولة الإسلامية والنظام الإسلامي، فأورد جملة من المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بهما، منها الخلافة والإمامة العظمى والإمارة والولاية، وأهل الحل والعقد والفرق الإسلامية والحركات والخوارج والشيعة وأقسامها وغيرها من المصطلحات، وهي في الحقيقة تحتاج إلى قاموس كامل لجمعها.

أما المبحث الثاني فقد اهتم بتغير الدلالة؛ حيث أكد الباحث أثر السياسة في تغيير معاني ودلالات كثير من الألفاظ، وانزياح دلالات تراكيب عدة. وقد مثّل لذلك ببعض النماذج والأمثلة، منها النظام الإسلامي، والإمامة العظمى، والبيعة، وتأويل نصوص الوحي والشرائع السماوية وغيرها.

أما فيما يخص المبحث الثالث، فقد خصصه الباحث لقضية هجر المفردات والتراكيب، التي تموت بعد ذلك، خاصة إذا لم يتم استعمالها من جديد. وقد مثّل لذلك بقضية اتسمت بها المنظومة السياسية للخلفاء العباسيين، وهي ألا يتلقب خليفة بلقب خليفة آخر[٩]، وهو ما يعني أن اللقب يموت مباشرة وبشكل نهائي بموت الخليفة الملقب به.

الفصل الثاني:
الفصل الخاص بأثر السياسة في الألفاظ والتراكيب ما بعد عصر الخلافة

ينطلق الكاتب في هذا الفصل من التغير الذي تعرضت له اللغة نتيجة لبعض الأحداث العظيمة والمفصلية في تاريخ الأمة، خاصة بعد سقوط الخلافة الإسلامية، حيث انعكس ذلك كله على اللغة، فهُجِرت ألفاظ عربية وتراكيب إسلامية، وحلت محلها تراكيب جديدة متأثرة بواقعها السياسي، وقد استخدمت مصطلحات قديمة مع تغيير في دلالاتها، وقد عمد الكاتب إلى جرد مجموعة من الموسوعات المعاصرة، والمعاجم الحديثة وغيرها من الكتب، حيث مكنته من الوصول إلى مئات الألفاظ والتراكيب الجديدة، وكذا المفاهيم الحديثة.

وقد عالج الباحث إشكاليات هذا الفصل في ثلاثة مباحث كذلك، وذلك بعد عرض مبسط وموجز لأبرز العوامل السياسية التي كان لها الأثر في اللغة العربية، واستهل المبحث الأول باستحداث الألفاظ والتراكيب، منطلقًا من التقسيمات العديدة والحديثة للعالم، وتصنيف

(٩) ينظر المرجع نفسه، ص١١٥

الناس في الدولة والمؤسسات المهيمنة على العالم، وكذا الأنظمة العالمية، والنظام العالمي الجديد، ومصطلحات الحرب والحرب العالمية، ومصطلحات الاحتلال والاستعمار والصهيونية، ومختلف الصراعات والمواجهات التي شهدها عالمنا المعاصر.

والحق أن البحث في المصطلحات الحديثة الناتجة عن العامل السياسي، والسياسة العالمية الجديدة، وما يتعلق بها من مصطلحات في مجالات مختلفة، تبيّن حجم التأثير الذي تخلفه السياسة على متن اللغة، وتحتاج إلى دراسات مستقلة ومستفيضة، وربما قد لا تكفي مجلدات طوال للإحاطة بمختلف هذه القضايا، وينضاف إلى ذلك عامل آخر يتحكم بقوة في ظهور الألفاظ والتراكيب بسبب السياسة، وهو عامل حياة اللغة وتطورها السريع، فإلى عهد قريب لم يعرف العالم كثيرًا من المصطلحات من قبيل الربيع العربي وما يتعلق به من مصطلحات.

أما المبحث الثاني من هذا الفصل، فقد خصصه الباحث لأثر السياسة في تغيير الدلالة في العصر الحديث، إما بتوسيع دلالة الألفاظ، أو تضييقها، أو تعدد استخدامها بدلالات مختلفة متغيرة حسب ما تقتضيه المصلحة السياسية، وقد اعتمد الباحث عددًا من المصطلحات في ذلك، منها مصطلح الإرهاب والتطرف والاعتدال والانتفاضة والجهاد والخوارج والردة والسلام، وتمكن من خلال الدراسة التاريخية والتأصيلية لهذه المصطلحات من التأكيد على أهم التغيرات التي عرفتها من حيث الدلالة.

ثم ختم الكاتب هذا الفصل بالمبحث الثالث؛ المتعلق بهجرة الألفاظ والتراكيب، ويقصد الكاتب بهجرة الألفاظ، ترك استعمالها وليس موتها، حيث إنها قد تستعمل في بلاد وتمنع في بلاد، وتُهجَر في بلاد، لكنها قد تعود في أي وقت إلى الاستعمال، سواء بالمعنى القديم الأصلي، أو بمعنى دلالي جديد. وقد أورد الكاتب بعض المصطلحات التي هُجِرت بعد سقوط الدولة الإسلامية، منها الألفاظ الدالة على الخلافة والنظام الإسلامي. إلا أن التأمل في هذا المبحث يؤكد ضرورة المزيد من البحث في الألفاظ المهجورة في العربية، وهذا يستدعي بالضرورة النظر في كل البلدان العربية، حيث إن الاقتصار على منطقة معينة من شأنه أن يخل بالدراسة، خاصة أن العالم الإسلامي شاسع جغرافيًّا، وما قد يبدو للبعض مهجورًا في هذا البلد، يكون مستعملاً في بلدان أخرى، والعكس صحيح.

الفصل الثالث:
الفصل الخاص بأثر السياسة في الأبجدية

ختم الباحث الباب الأول بالفصل الثالث، الذي خصصه للحديث على أثر السياسة في الأبجدية، وعلى غرار الفصول الأخرى، التي تضم مباحث، فإن الباحث في هذا الفصل أشار إلى جملة من القضايا التي تخدم موضوعه دون أن يقسم الفصل إلى مباحث محددة.

والأبجدية يقصد بها ترميز اللغة كتابيًّا، وذلك بوضع رموز كتابية للأصوات. ومن المسلّم به أن كتابة اللغة مرحلة متقدمة في حضارة الأمم(١٠)، وليبين الباحث تجليات تدخل السياسة في الأبجدية وتأثيرها عليها، فقد أشار إلى ذلك في مستويات عدة، منها أثر السياسة في تغيير الأبجدية، وفي حمايتها وتعديلها وإصلاحها. وقد مثّل الباحث لكل مستوى بأمثلة وشواهد مناسبة.

وبالإضافة إلى تجليات تأثير السياسة في الأبجدية، فقد أشار الباحث إلى عدة قضايا منها علاقة الأبجدية بالهوية وعلاقتها بالدين الإسلامي، وعلاقتها بنشر الثقافة واللغة، وعلاقتها بالاستقلال.

ويحضرني مثال آخر في هذه القضية، وهو اتجاه الحركات البربرية إلى صناعة حرف تيفيناغ في المختبرات، والتشهير به على أنه الحرف الأمازيغي، ويمكن للباحث المزيد من الاطلاع في الموضوع، بالرجوع إلى كتاب (لسان حضارة القرآن) لمحمد الأوراغي، وإلى مشروعه اللساني بشكل عام، فقد ناقش هذه القضية في غير كتاب له.

الباب الثاني:
أثر السياسة في وضع اللغة

لقد سعى الباحث في هذا الباب إلى الإجابة على الإشكالات المعرفية التي طرحها بشأن علاقة مكانة اللغة ووضعها بالسياسة، وأثر السياسة إما في تمكين اللغة أو تهميشها وهجرها والقضاء عليها. وقد تناول الباحث ذلك في فصلين، أشار في الأول إلى أثر السياسة في وضع اللغة داخل محيطها في حين خصص الثاني لأثر السياسة في وضع اللغة خارج محيطها.

الفصل الأول:
أثر السياسة في وضع اللغة داخل محيطها

بنى الكاتب قضايا هذا الفصل على بعض المفاهيم التي أشار إليها، وبين حقيقتها في المدخل، وكان ذلك مفتاحًا لفهم أثر السياسة على اختيار اللغة الرسمية التي تعطى شرعية الوجود والاستعمال في الإدارات والإعلام ومؤسسات التعليم والترجمة واللغة والوطنية وغيرها، منطلقًا في ذلك من المقارنة بين ماضي اللسان العربي وحاضره في علاقته بالدولة والسياسة وصناع القرار السياسي.

وقد بحث الكاتب لاختيار فرضية أثر السياسة في وضع اللغة داخل محيطها، في قضية اللغة العربية في الدساتير، حيث تنص جميع الدساتير العربية على أن العربية هي اللغة الرسمية، إلا القليل من الدساتير التي تجيز استعمال لغة أخرى كما هو الشأن بالنسبة للمغرب ولبنان وموريتانيا.

(١٠) ينظر المرجع نفسه، ص ١٥١

وناقش قضية الإدارة في الوطن العربي، وما يعانيه اللسان العربي في الواقع وعلى لسان المتكلم في الإدارة، وكذا المفارقات الغريبة بين النصوص القانونية الدستورية وواقع اللسان العربي في علاقته بالدولة بشأن الإدارة، وقد قارن الباحث بين الدول العربية في علاقة اللغة الرسمية بالإدارة في تلك البلدان، كما استشهد بدراسات مغربية ومشرقية في قضية السياسة اللغوية، وواقع اللغة العربية في الإدارة بالبلدان العربية.

ومن جهة أخرى فقد أكد الباحث في قضية لغة الإعلام في الوطن العربي، أن اللغة العربية الفصيحة ليست من أولويات الإعلاميين وملاك قنوات الإعلام، وهو الشيء نفسه بالنسبة لوضع اللغة في الإدارة، مشيرًا إلى أهمية استعمال الفصحى في الإعلام منطلقًا مما حققته بعض القنوات من نجاح كبير في استعمال القصص في مختلف برامجها.

وبالإضافة إلى وضع اللغة في الدساتير والإدارة والإعلام، فقد بحث الباحث في وضع اللغة العربية وأثر السياسة في حظها في التعليم، أي لغة التعليم والتدريس وتدريس اللغات، وما يثار من نقاش حاد في هذا الموضوع، حيث صار اللسان العربي أجنبيًّا في تخصصات ومجالات كثيرة بالبلدان العربية، مؤكدًا البون الشاسع في السياسة العربية بين ما يكتب وما يفعل، أي بين الدستور والواقع.

يستخلص الباحث من خلال دراسته أن الفرنسية تزاحم العربية في البلاد المغاربية، في حين تزاحم الإنجليزية العربية في المشرق، و«أن وضع اللغة العربية في التعليم (...) وضع غير صحي ينم عن ضبابية في الرؤية، وانعدام في التخطيط السليم للعملية التعليمية، وسير بلا بوصلة تحدد الهدف وتقوّم المنجز»[11].

هكذا، إذن، ينتهي الباحث من عرض وضع اللسان العربي في مختلف المجالات والقطاعات الحيوية بالبلاد العربية، ليطرح السؤال الجوهري من جديد، وهو: ما أثر السياسة في ذلك الوضع؟ وكيف أسهمت القراءات السياسية في الوضع الذي يعيشه اللسان العربي في مختلف القطاعات الحيوية بالبلاد العربية؟

يشخص الباحث وضع اللغة العربية في البلاد العربية، ويرى أن غياب التطبيق عامل رئيس في ذلك الوضع، إضافة إلى غياب الخطة الاستراتيجية، وانعدم السياسة اللغوية، وهو ما يلخصه في قوله: (أمة بلا مشروع لغوي)، وإلى جانب ذلك، فقد أشار إلى الاحتلال وأثره في ترسيخ اللسان الأجنبي، وفرضه بالقوة على غرار اللسان العربي واللغات المحلية.

وينضاف إلى هذه العوامل عوامل غياب السياسة اللغوية الناجحة والخطط اللغوية الحقيقية في البلاد العربية، ولم ترقَ النماذج العربية في السياسات اللغوية إلى مستوى

(١١) ـ المرجع نفسه، ص ١٨٥

النماذج العربية كالنموذج الفرنسي والياباني والألماني والتركي والإسرائيلي.

الفصل الثاني:
أثر السياسة في وضع اللغة العربية خارج محيطها

استهل الكاتب هذا الفصل بحديثه عن اللغة العربية وعلاقتها بالإسلام، باعتباره المثير والعامل الأبرز في مسيرتها وانتشارها، مستشهدًا بما يعرفه اللسان العربي اليوم في مجموعة من الدول في أوروبا الشرقية بفضل انتشار الإسلام فيها في العصر الحديث، وكذا انتشار المدارس العربية الإسلامية بعد كابوس الاستعمار.

والحق أن الباحث يدرك حقيقة مفادها أن الأمم والإمبراطوريات هي السبب في انتشار اللغات وقوتها، حيث لا وجود لإمبراطورية إلا بوجود كبير وحضور قوي للسانها، فالسيادة الرومية من الناحية العسكرية والسياسية ما كان ينبغي أن تكون قوية لولا انتشار اللاتينية، ويمكن النظر إلى ذلك من خلال اللغة الفرنسية والروسية والإنجليزية، كما أن الجانب الاقتصادي عامل مهم في انتشار اللغات وقوتها.

ولأن وضع العربية لا يبشر بالخير سواء من حيث النظر إلى وضعها في مختلف المجالات الحيوية، أو في وضعها من خلال قراءة التاريخ، وتتبع العوامل والأسباب الكامنة وراء ما تعيشه، فإنها اليوم في أمس الحاجة إلى قرار سياسي، وعزيمة من صناع القرار على مساندتها، والعمل بها، ودعمها في الداخل والخارج[١٢].

الباب الثالث:
أثر السياسة في الدراسات اللغوية

يتناول هذا المبحث -وهو الباب الثالث من الكتاب- أثر السياسة في الدرس اللغوي العربي ممثلاً في النحو من حيث النشأة، وكذا علاقة الاستشراق بالدراسات الغربية الحديثة والمدارس اللسانية، وعلاقة هذه المدارس بالسياسة. وقد توزعت هذه القضايا على ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول:
أثر السياسة في نشأة وتطور النحو العربي

يفسر بعض الباحثين المحدثين نشأة العلوم الإسلامية والعلوم اللغوية كذلك بالحاجة الملحة للسياسة في ذلك، وقد حاول الباحث في هذا الفصل اختبار هذه الفرضية، مستشهدًا بمجموعة من التصورات والأفكار لدى جيل من الرواد والمفكرين المعاصرين، خاصة ممن تناولوا الأسس المعرفية والمنهجية لخطاب العلوم الإسلامية والنحو العربي أمثال فؤاد بوعلي وعلي الياسري وعبد

(١٢) المرجع نفسه، ص٢١٢

المجيد الصغير ومحمد عابد الجابري، وكذلك التفسير الماركسي الذي ذهب إليه محمود إسماعيل وخديجة الحديثي وشوقي ضيف وغيرهم.

ولئن اختلفت وجهات النظر من باحث لآخر في أثر السياسة في نشأة النحو العربي، بين أثر السياسة والقومية والأيديولوجية والصراع البورجوازي والإقطاعي والصراعات الاجتماعية وغيرها، فإن هذه التصورات تذهب -حسب الباحث- في مجملها إلى أثر السياسة في اللغة وفي نشأة النحو العربي.

وقد ناقش الباحث هذه الآراء فرد على القول الذي أسند نشأة النحو لأغراض سياسية بعدم ورود روايات تؤكد ذلك بقدر ما ذهبت إلى قضية اللحن وانتشاره والخوف على اللسان العربي. كما رد كذلك على الذين ذهبوا إلى أن نشأة النحو كان نتيجة الصراعات السياسية والطبقية -كما عند الجابري- وأكد في المقابل أن جميع الروايات التاريخية تكذب هذا التصور وتفنده وتبطله، وإنما نشأ النحو العربي بسبب اهتمام الأمة باللسان العربي واعتباره جزءًا من الدين وأمرًا لا ينفصل عنه، وقد أنكر الباحث ما ذهب إليه الجابري بدليل الاهتمام بعلوم العربية في وقت مبكر، أي قبل ظهور الصراع الطبقي والسياسي، مستشهدًا بأعلام ونصوص في غاية الأهمية وهي من تلك المرحلة.

وانتقد الباحث الرأي الثالث الذي ذهب إلى أن نشأة النحو راجع إلى السيطرة على تأويل نصوص الوحي، وأكد في المقابل عدم الانفصال بين اللغوي والفقيه، ممثلاً لذلك بأعلام كبار جمعوا بين اللغة والفقه وأكدوا على تداخلها وعدم انفصالهما.

ثم انتقد القول الرابع: الذي أعزى نشأة النحو بقضية القومية العربية، حيث أرجع هذا التصور إلى سياق القراءات الحديثة للتراث، وهي قراءات تأثرت بالتيارات الفكرية المعاصرة، مؤكدًا أن أسباب نشأة النحو وردت بشكل واضح في كتب المتقدمين، ولا تحتاج إلى تحليلات منفصلة عن السياق الحقيقي والمنطقي لنشأة علوم العربية.

ومن جهة أخرى فقد ناقش الباحث تعدد المدارس النحوية، وأثر السياسة في ذلك، فسلك المنهج نفسه في عرض آراء المحدثين بشأن هذه القضية ليخلص في النهاية إلى إنكار وجود الاختلاف بين المدارس النحوية، اللهم ما كان بينها من اختلافات في الفروع ليس إلا، ومنه إنكار وجود مدارس نحوية، والخلاف بين النحويين في الأصول، فناقش مختلف الآراء، وحاول الدفاع عما ذهب إليه.

وتنضاف إلى هاتين القضيتين قضية أخرى في غاية الأهمية بمكان، خاصة حينما يرتبط الموضوع بأثر السياسة في العلم واللغة والنحو بشكل خاص، وهي قضية علاقة النحويين بالحكام، وأثر تلك العلاقة في عملهم وعلمهم وتوجهاتهم، فالارتباط بالحكام في نظر بعض المحدثين كان سببًا في نشأة كثير من قضايا النحو، وعلى اختلاف اجتهادات النحاة.

ولقد استفاض الباحث في مناقشة أثر علاقة النحاة بالحكام في نشأة النحو، وأنكر ذلك من خلال تأكيده على أن جميع النحاة غير متصلين بالحكام، إضافة إلى تعظيم العلماء من قبل الحكام وإعطائهم الحرية في العلم دون التأثير في توجيه علمهم، وكذا ضرورة التمييز بين نشأة القول وانتشاره، أي أن الرأي النحوي إنما يدعمه الحاكم ولا يكون سببًا في نشأته، وبالتالي فالتأثير هنا يقتصر على تشهير الآراء لا في تأسيسها وإنشائها.

ختم الباحث هذا الفصل بالإشارة إلى جملة من الأخطاء التي وقع فيها المحدثون في تناولهم لقضية نشأة علم العربية، وأثر السياسة في ذلك، وهي أخطاء منهجية أربعة تتعلق الأولى بالقراءة الإسقاطية للتراث، وتتعلق الثانية بحرق المراحل في البحث، وعدم تمييز الفرضية عن الحقيقة. أما الثالثة فتكمن في مبدأ تجزئة التراث، في حين تتعلق الرابعة بمبدأ التعميم، حيث يتم تعميم بعض النماذج على التراث بأكمله.

الفصل الثاني: السياسة والاستشراق وأثرهما على الدراسات اللسانية الغربية

جاءت قضية الاستشراق استجابة للتطور والازدهار الذي عرفته الأمة الإسلامية، حيث وفد عليها العلماء والباحثون من كل حدب وصوب، وازداد هذا الإقبال بعد تراجع الحضارية الإسلامية وظهور النهضة الغربية، فترك هذا الاهتمام تراثًا ضخمًا في دراسات فكرية معرفية ولغوية وثقافية وعادات اجتماعية وتاريخية وغيرها، وهو ما سمي بحركة الاستشراق.

يثير الباحث من خلال هذا الفصل أثر الاستشراق في الدراسات اللغوية العربية من جهة، وأثر السياسة الغربية على الاستشراق، أي ما مدى صحة اعتبار الاستشراق الوجه الثقافي والفكري للاحتلال؟ وهل كان للاحتلال دور في نشأة ظاهرة الاستشراق؟ وكيف يتم التمييز بين المستشرقين الصادقين وعملاء الاحتلال؟

ناقش الباحث هذه القضايا من خلال ثلاثة محاور، يتعلق الأول بأثر الاستشراق في الدراسات اللغوية العربية، ويتعلق الثاني بعلاقة الاستشراق بالسياسة، في حين يتعلق الثالث بأهداف الاحتلال.

وقد توصل الباحث بعد عرض مختلف هذه الأفكار ومناقشتها إلى أن معظم الباحثين، بل جلهم اتفقوا على تأثر الدراسات العربية بالاستشراق ودراساتهم، ومن الدراسات ما أشارت إلى جوانب التأثر والباحثين المتأثرين والمؤثرين بهم. كما أشار إلى الإشكالات المنهجية التي رافقت هذا التأثر من خلال عرض الفرضية على المنهج المعياري والتاريخي والمقارن والمنهج الوصفي.

ومن جهة أخرى، فقد أثار جملة من القضايا التي شارك فيها المستشرقون العرب، ومنها

أصالة الدراسات اللغوية العربية والدعوة إلى العامية والاهتمام بها والعزوف عن الفصحى.

أما علاقة الاستشراق بالسياسة وأثر هذه الأخيرة عليها، فقد أكد عليها من خلال اعترافات بعض المستشرقين أنفسهم، وكذا بعض الباحثين الغربيين، ومن خلال العلاقة العضوية بين الاستشراق والسياسة، وكذا الهيكل التنظيمي الإداري لمؤسسات الاستشراق، ومن خلال الدعم المادي للاستشراق، فهذه القضايا -حسب الباحث- مبررات كافية لإثارة العلاقة القائمة بين السياسة والحركة الاستشرافية.

أما محور أهداف الاستشراق، فقد أقر الكاتب بأن الغرب لم يكن ليدرس الشرق لولا أهداف وغايات حقيقية، قادته في دراسة اللسان العربي وآدابه، ولعل من أبرز هذه الأهداف -حسب الكاتب- تبرير الاحتلال والسيطرة على الشرق وقطع صلة المسلمين بالماضي، وقطع المسلمين بعضهم عن بعض، والاشتغال بالآخر وأسئلته، وقد مثل الباحث لهذه الأهداف بنماذج صريحة وواضحة، كما أورد أقوالاً للمستشرقين فصيحة في تأكيد هذه الأهداف وغيرها.

الفصل الثالث: أثر السياسة في نشوء وظهور المدارس اللسانية الغربية

ارتباطًا بالفصل السابق، لا ينكر الباحثون أن المستشرقين قد جاؤوا بمجموعة من المناهج، قاموا هم وتلامذتهم من العرب على تطبيقها على اللسان العربي والدراسات العربية، وهو ما يستدعي بالضرورة الرجوع إلى الخلفيات الفلسفية والمنطلقات الفكرية والمعرفية التي أسهمت في نشوء المناهج والنظريات اللسانية الحديثة، ومِن ثَمَّ فإن هذا الفصل يثير قضية مركزية في النقاش اللساني الحديث، يتأسس على إشكاليات مهمة، منها:

> ما علاقة السياسة بالمناهج الغربية الحديثة؟ هل للسانيات دور في نشوء النظريات اللسانية؟
>
> وفي سعي الباحث للإجابة على الأسئلة السابقة وتوضيح أثر السياسة في المناهج والنظريات الغربية الحديثة، حاول اختبار أشهر النظريات اللسانية وهي كالآتي:

أولاً: اللسانيات التاريخية والمقارنة:

فابتداءً من القرن السابع عشر سادت اللسانيات التاريخية والمقارنة، وانتشرت إلى أن صارت في القرن التاسع عشر مرادفًا لعلم اللغة، يظهر ذلك -حسب الكاتب- من خلال ما أورده من أقوال في اعتبار الدراسة التاريخية للغة الدراسة العلمية وإقصاء ما سواها.

توصل الباحث بعد العودة إلى جملة من الدراسات التي ناقشت نشأة اللسانيات التاريخية إلى أن ظهور هذا النموذج اللساني

يعود في أصله إلى الحركات القومية الأوربية والتوسع الاحتلالي باعتبارهما الدافعين الحقيقيين للنشأة التاريخية للدراسات اللغوية. ويبرر الباحث هذا الموقف بما عاشته فرنسا في مسألة السعي إلى فرض لغتها على أوروبا وإحلالها مكان اللاتينية، حيث عملوا في ذلك على المقارنة بين الفرنسية وباقي اللغات، محاولة منهم في إعطائها الشرعية التاريخية، وهو ما أنتج الدراسات التاريخية للغة.

لقد استطاع الباحث تأكيد أثر السياسة في اللغة من خلال نشأة الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة كما سبقت الإشارة، ومن خلال أهداف هذه الدراسات، حيث سعت في مجملها إلى إعادة تصنيف اللغة وتقسيمها إلى أسر ، ولرفض القول الذي يذهب إلى أن للغات أصول إلهية. وبالإضافة إلى ذلك فقد بيّن الكاتب ذلك الأثر من خلال العنصرية اللغوية في الدراسات المقارنة، حيث انتقل التصنيف من اللغات إلى تصنيف الشعوب، فاللغات المتحضرة للشعوب المتحضرة والبدائية للشعوب البدائية، وهكذا التصقت سمة التوحش والتخلف والطفولة والشيخوخة بالسامية وشعوبها، في الوقت الذي أسندت فيه كل المحامد للغات الأوروبية واللاتينية.

يقول نور الدين رايص في هذا الصدد: «وإذا كانت للأنحاء القديمة منطلقات دينية وأهداف إصلاحية فإن منطلقات اللسانيات الحديثة -بالنظر إلى جذورها المعرفية التي كانت تستقي منها- منطلقات مخالفة لذلك، فإذا تعمقنا بالنظر في أصولها وجدناها قد قطعت أشواطًا لا تماثل الأشواط التي قطعتها الأنحاء القديمة، فقد كانت دراسة اللسانيات الحديثة في أساسها دراسة للغات الدول أو الأمم أو الشعوب التي سينظم ضدها الغزو أو الاحتلال أو الاستعمار بشتى أشكاله، بحيث يتم التخطيط لذلك مسبقًا بإرسال البعثات التبشيرية والاستشراقية»(١٣).

وفي المقابل فإن اللسانيات النسبية(١٤) التي بشر بها اللساني المغربي محمد الأوراغي، تقوم على أنقاض اللسانيات التوليدية الكلية التي أسسها تشومسكي، بعد نقد كبير قدمه الأوراغي شمل مختلف جوانب النقص في اللسانيات التوليدية، ومنه هذا الجانب المتعلق بأثر السياسة والهيمنة الأمريكية في تقسيم تشومسكي للغات، واعتباره اللغة الإنجليزية نموذجًا يصلح تطبيق ما يُتوَصل إليه من خلالها على كل الألسن، في حين لا يصلح أن يُطبّق ما يُتوصّل إليه في دراسة باقي الألسن على الإنجليزية.

ثانيًا: اللسانيات الوصفية

يذهب مختلف الباحثين إلى أن الحركة القومية والاستعمارية، أسهمت كذلك في نشوء نمط الدراسة الوصفية للغة ومنهجها

(١٣) نور الدين رايص، الأنحاء التقليدية واللسانيات الحديثة، ندوة مكناس: مكانة الأنحاء التقليدية في اللسانيات الحديثة، ص٤١-٤٢

(١٤) ينظر محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠١٨م-محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي، دار الأمان الرباط، ط١، ٢٠١٨م-محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، دار الأمان، ط١، ٢٠١٨م.

الوصفي في البحث اللساني؛ حيث ثارت فيه الحركة الرومانسية على اللغة الكلاسيكية، وفتحت المجال للاهتمام بمختلف الإنتاجات المتداولة بالعاميات واللهجات، وحولتها إلى لغات مكتوبة. وقد شملت هذه الثورة مختلف المجالات من طقوس وتقاليد وآداب وموسيقى وغيرها، والحق أن هذه الثورة جاءت -في نظر الكاتب-مصاحبة لثورة الشعوب على الاحتلال اللغوي اللاتيني. حيث سعى العلماء والمفكرون والباحثون إلى إشهار لغاتهم وكشف المغالطات المسجلة عليها، من قبيل أنها عاجزة عن التعبير والإفصاح كما هو الشأن بالنسبة للاتينية.

وقد انتقل البحث اللساني الوصفي من تقعيد اللهجات إلى حفظ اللغات وأرشفتها، وكل ذلك لأغراض استعمارية محضة، حيث واجهت الدول المحتلة لغات ولهجات كثيرة في الدول المحتلة، مما أنتج المنهج الوصفي في الدراسات اللغوية، إضافة إلى أنه يمثل مرحلة جديدة للحركة القومية والاستعمارية، فاستفادت من الدراسة التاريخية وإخفاقاتها، فاحتاجت إلى منهج ونمط لغوي جديد يواكب القرن العشرين والأهداف الاستعمارية المتعلقة به.

ثالثًا: اللسانيات الأمريكية من الأنثروبولوجيا إلى الإمبريالية

خصص الباحث هذا المحور للسانيات الأمريكية، إيمانًا منه بأنها لسانيات تختلف في أسباب وعوامل نشأتها وفي غاياتها وأهدافها، ويرى الباحث أن اللسانيات الأمريكية هي وليدة الأنثروبولوجيا. وقد أشار فيه إلى ثلاث قضايا كبرى، وهي مرحلة ما قبل اللساني (**بواس**)، والمرحلة الممتدة من (**بواس**) إلى **تشومسكي**، ثم مرحلة تشومسكي مع اللسانيات التوليدية التحويلية، وهذه القضايا الثلاث في نظر الباحث تؤكد في مجملها الأثر الكبير للسياسة على اللغة، فالمرحلة الأولى تميزت برحلات اللسانيين والأنثروبولوجيين للكشف عن لغات الهنود بعدما تعرضت للإبادة ومحاولات القضاء عليها من قبل الغزاة، وقد اكتشف اللسانيون مدى أهمية عمل الأنثروبولوجيين مع الحكومات الاستعمارية، وتسجيلهم الأخطاء والمغالطات حول لغات الهنود لأهداف استعمارية، ويعتبر (**بواس**) من أبرز هؤلاء اللسانيين الذين اتهموا الأنثروبولوجيين بالخيانة العلمية، وبواس لساني ألماني أسهم في إرساء المنهج الوصفي، وفي تأسيس أبرز القواعد والأسس العلمية في التعامل مع الدراسة اللسانية، وبالرغم من ذلك فقصة (بواس) في تجاربه على لغة الأسكيموا تعد صورة في غاية العنصرية والوحشية في التعامل مع البشر، كما تعتبر صورة للجور المسلط على العالم من قبل الرجل الأبيض.

ولأن (**بواس**) من أبرز المؤسسين للمنهج الوصفي، فقد ازدهر هذا المنهج

بسبب الدعم الذي لقيه إبان الحروب العالمية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الهدف هو معرفة اللغات المحلية واللهجات الخاصة للدول المستعمرة، بهدف استغلالها والسيطرة عليها، وقد اختتمت هذه المرحلة بظهور اللسانيات التوليدية بعدما وجه (تشومسكي) نقده إلى علماء الإنسانيات عمومًا، واتهمهم بخدمة أنظمة القهر والاستبداد.

رابعًا: اللسانيات التوليدية التحويلية

بدأ هذا الاتجاه الجديد في الدرس اللساني منذ منتصف القرن الماضي من قبل اللساني الأمريكي **نعوم تشومسكي** بعد توجيهه النقد إلى اللسانيات الوصفية والسلوكية، حيث انتقد هذين الاتجاهين في اللسانيات من حيث تصورهم للغة، وكذا المنهج المتبع والمرجعية العلمية التي بنيت عليها تصوراتهم.

> والحق أن اللسانيات التوليدية أحدثت ثورة في الدراسات اللغوية الحديثة، وهو ما يثير سؤال علاقة السياسة بهذه الثورة اللغوية.

ينطلق الكاتب في البحث عن أثر السياسة في اللسانيات التوليدية التحويلية من التعصب للغة الإنجليزية؛ حيث حلت محل اللغات اللاتينية في اللسانيات التاريخية والمقارنة في الدرس اللساني الأوروبي، وهي في الحقيقة ثورة على السلطة المركزية بين أوروبا وأمريكا، وبمعنى أكثر وضوحًا وجه للعولمة. ويذهب الكاتب إلى أكثر من ذلك، حيث اضطلعت اللسانيات التوليدية بدور مهم في الحرب الباردة، واعتبرت وجهًا للسيطرة الثقافية والتأثير على العقول بهدف الاحتلال والغزو. ولقد اعتمد الباحث أمثلة ونماذج، واستند إلى أبحاث علمية في تأكيد الحقائق التي ناقشها.

خامسًا: نظرية مارا الروسية، النشأة والدعم والموت

اعتبر الباحث **نظرية مارا** الروسية أنموذجًا قويًّا للتدخل السياسي في اللسانيات والدرس اللغوي بشكل عام، ومع أن هذه النظرية لا ترقى إلى مستوى النظريات الشهيرة، إلا أنها تمثل الوجه اللغوي للاتحاد السوفياتي، الذي سعى إلى تأكيد علمية نتائجها، وعمل على دعمها والتأليف في مزاياها، وإعدام من خالفها وعارضها.

والغريب في **نظرية مارا** أنها كانت مدعومة من قبل ستالين في مرحلة متقدمة، ثم انتقدها ستالين نفسه، ووجه نقدًا لاذعًا لمارا وتلامذته بشأن علمية النظرية وصحة نتائجها حول اللغة والماركسية والطبقات الاجتماعية.